ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

لا حرب على جبهة لبنان وهذه اسبابنا في اعتناق هذا الرأي

كمال خلف

طوال خمسة اشهر من جبهة القتال الصعبة بين المقاومة في لبنان وإسرائيل تراوحت وتيرة الميدان بين المواجهات على حافة الحدود، والقفز بين الفينة والأخرى على قواعد الاشتباك نحو العمق والعمل العسكري النوعي، ومع كل تخطي خطير لنمط القتال، تبرز الآراء والاصوات على جانبي الحدود في لبنان وإسرائيل على حد سواء لتقول ان الحرب الشاملة اقتربت. بل ذهب بعض المراقبين في تحليله للمشهد لتوقع حتمية الحرب الكبرى، واحتمالات اندلاعها في غضون أيام. وتغص وسائل الإعلام اللبنانية والإسرائيلية بالعناوين المثيرة حول الحرب واندلاعها، ويجنح المتحدثون نحو التأكيد والجزم بالحرب، اعتمادا على وتيرة الميدان وتصاعد نوعية الاستهداف، والتهديدات عالية السقف من قادة الاحتلال الإسرائيلي، مقابل ردود حاسمة بالاستعداد لكل الاحتمالات من قبل قادة المقاومة في لبنان.

على الجانب الإسرائيلي كان اعلان القناة ١٣ العبرية أنّ "الجيش الإسرائيليّ يُجهّز خطة محتملة لاجتياح لبنان برّاً". دليلا على مصداق الرأي المرجح للحرب، ليس هذا فقط، فتحت عنوان "إنذار إسرائيلي: اتفاق سياسي بحلول ١٥ آذار أو الحرب"، قال موقع " ماكو الإسرائيلي ان تل ابيب أبلغت عواصم غربية بانها ذاهبة الى الحرب بعد هذا التاريخ مع لبنان اذا فشلت الجهود الدبلوماسية في ابعاد حزب اللّه عن الحدود. عاودت إسرائيل سحب هذا التصريح ونفيه، رغم ذلك وجد صدى كبير في الأوساط الإعلامية والسياسية اللبنانية. وتم اعتباره تأكيدا للمؤكد بان الحرب واقعة لا محالة. ولا يخلو يوم من مشاهدة معلقين لبنانيين على شاشات التلفزة المحلية او على المنصات الإعلامية في وسائل التواصل يعلنون

عن استنتاجات من هذا النوع.

كنت وقبل حوالي ثلاثة اشهر اعتنق رأيا مخالفا، واعلن عبر هذا المنبر الحر ان لا حرب كبرى على لبنان، وما زلت عند هذا الرأي، بل اكثر تمسكا فيه، وان بدى سابقا رأيا يعاكس التيار وضجيج الحرب، والان هو كذلك وربما اشد.

واعتقد ان اغلب التحليلات لإعلاميين وسياسيين في لبنان بشكل خاص، تنطلق من قراءة الوقائع بناء على امرين أساسيين : الأول مراقبة وتيرة الميدان، وهي وتيرة مقلقة وخطرة وتقترب من حافة الحرب بشكل كبير، والثاني الاعتماد على التصريحات العالية النبرة، وخاصة التهديدات الإسرائيلية حول نفاد الصبر، وفشل خيار التفاوض الدبلوماسي عبر الوسطاء الغربيين والذين بدورهم يتحدثون مع نظرائهم اللبنانيين بلغة قادة إسرائيل، محذرين من الحرب الشاملة اذا لم يستجب الجانب اللبناني لطلبات إسرائيل.

برأيي ان الاعتماد على هذين العاملين رغم اهميتهما غير كاف لبناء استنتاج وبناء تقدير موقف حول اندلاع الحرب الشاملة. ولابد من الحكم على ميدان متوتر ويشهد اعمالا عسكرية متبادلة يمكن ان ينتقل الى حالة المواجهة الشاملة، ان نلحظ المحيط الإقليمي في القوس الاوسع من نقطة التوتر. وان ندرس البيئة السياسية والأمنية والمصالح المتشابكة للأطراف المعنية والفاعلة وليس فقط لوتيرة القتال.

سبق ان اشرت في مقال سابق للأسباب الموضوعية التي تخص إسرائيل نفسها، وتلك التي تتعلق بحزب اللّه في الاستنتاج ان كلا الطرفين ليس له أي مصلحة في الذهاب الى الحرب في هذا الوقت. ولا اريد ان اكرر ما كتبته هنا وما قلته في مقابلتين خلال الأشهر الماضية لمنصات محلية لبنانية متابعة من الجمهور ومهمة، حول أسباب إسرائيل الذاتية، ودوافع الحزب لعدم الانزلاق الى الحرب، رغم الاستعداد لها.

بناء التصور هنا للذهاب نحو نفي وقوع الحرب، هو النظرة الشاملة خارج نطاق نقطة التوتر على الحدود. اذ وجوبا علينا ان نلحظ وضع الإدارة الامريكية وتوجهاتها، وهو وضع يكشف عن سياسية مانعة للحرب مع لبنان، ولهذه الرغبة الامريكية تأثيرها الكبير في إسرائيل، التي لن تذهب للحرب دون مراعاة مصالح الحليف العضوي، والحصول على بطاقة خضراء منه وهذا لن يحصل في عام انتخابي، ولن يحصل في وضع دولي نابذ للحرب ومتباين ربما لأول مرة بهذا الشكل الواضح مع المقاربة الامريكية الداعمة بلا حدود لإسرائيل في حرب الإبادة البشعة في غزة. وليست الممانعة الامريكية نابعة من حرص على لبنان، فواشنطن لديها ذات الرغبة الإسرائيلية في القضاء على حزب اللّه، لكن الحرب الان تضر بالولايات المتحدة ومصالحها، وتصب في مصلحة خصومها على المسرح الدولي " الصين وروسيا ". وتضر بإدارة بايدن، وبحملته الانتخابية، لصالح منافسه دونالد ترامب.

أيضا لزاما النظر الى البحر المتوسط المتأثر الأقرب عند اندلاع الحرب، وحاجة أوروبا للنفط والغاز المتدفق من شرق المتوسط، كبديل عن خطوط الامداد الروسي، سيكون تدفق الطاقة من المتوسط اول ضحايا الحرب ان وقعت. ومنصات حقل كاريش الإسرائيلية ستختفي تحت أمواج البحر.

بالمقابل هناك رغبة إيرانية معلنة في عدم توسيع رقعة الحرب تتقاطع مع الرغبة الامريكية، وهناك أجواء تسويات قابلة للتحقق في عموم المنطقة، نقطة الارتكاز فيها والمدخل اليها وقف حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني في غزة أولا.

اذا اتجاه السياسات العامة لاطراف فاعلة إقليمية ودولية هو تقليص الحرب، والعمل على انحسارها وليس توسيعها واشعال المنطقة كلها، والذهاب نحو المجهول. وبالتالي لا توجد بيئة إقليمية او دولية مساعدة على الحرب.

القتال لخمسة اشهر متواصلة دون انقطاع على طرفي الحدود، والقفز بشكل خطير على قواعد الاشتباك عند الحدود نحو العمق، واذ كان يستخدم كدليل اثبات على ارتفاع احتمال تدحرج الوضع نحو الحرب، فانه بذات القدر يمكن ان يكون دليلا على عكس ذلك، فاذا كانت الحوادث الخطيرة سواء عمليات حزب اللّه الموجعة والنوعية، او العدوان الإسرائيلي والاغتيالات وضرب العمق اللبناني طوال شهور لم يكن سببا للتدحرج نحو الحرب، فما هو الحدث الأكبر الذي سيشعل شرارة الحرب ؟

مسار المفاوضات بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل حول وقف القتال في غزة، يحكم طرفي الحدود الشمالية " إسرائيل وحزب اللّه " بوجوب الانتظار، والبقاء عند وتيرة القتال الراهنة. الطرفان يدركان ان الجبهة مرتبطة بمصير مآلات الوضع في غزة.

وخلاصة القول ان ثمة تهويل في الجزم بان الحرب واقعة، وان موعدها قريب، وان اندلاعها حتمي. المقاومة في لبنان استعدت وجهزت ما يلزم الحرب، وفقد أي هجوم إسرائيلي اهم عنصر في الحرب وهو عنصر المفاجأة.

بالمقابل فأن نفي الحرب يعتمد على المعطيات المتوفرة بين أيدينا والظاهرة امامنا، وربما لا نملك كل المعطيات. لكن الأيام القادمة كفيلة بحسم المشهد.

أبعاد تحذيرات بوتين من نشوب حرب نووية

منذر سليمان .. جعفر الجعفري

حدّد الرئيس بوتين في خطابه أمام «الجمعية الفيدرالية الروسية» جملة مراسيم تعيد تنظيم الهيكل الإداري والعسكري في روسيا، منها إعادة تشكيل منطقتي موسكو ولينينغراد عسكرياً، إضافة إلى المناطق الأربع التي أُعلن ضمّها إلى الاتحاد الروسي.

في السابع من شهر آذار/مارس الجاري سيلقي الرئيس الأميركي جو بايدن خطابه السنوي المعتاد «حالة الأمة»، أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس، في ظل أجواء سياسية وشعبية غير مواتية، أبرزها تراجع حالته الذهنية والصحية، فضلاً عن مأزقه بإدارة الملفات الدولية وخاصة في أوكرانيا وقطاع غزة.

قبل أيام قليلة، ألقى الرئيس الروسي أيضاً خطابه السنوي «إلى الأمة»، ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٢٤، فحواه تقييم مؤسسة الرئاسة لأوضاع البلاد، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، واجتراح سياسات وتدابير مناسبة لمعالجتها.

حدّد الرئيس بوتين في خطابه أمام «الجمعية الفيدرالية الروسية» جملة مراسيم «تعيد تنظيم الهيكل الإداري والعسكري في روسيا، منها إعادة تشكيل منطقتي موسكو ولينينغراد» عسكرياً إضافة إلى «المناطق الأربع التي أُعلن ضمّها إلى الاتحاد الروسي، وشبه جزيرة القرم أيضاً" ("معهد دراسة الحرب – Institute for the Study of War"، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٤).

وخلص المعهد المدعوم من البنتاغون إلى أنّ «مراسيم الرئيس الروسي توحي باستعداده لخوض حرب عالمية واسعة مع حلف الناتو»، كما أن إنشاء منطقة عسكرية في لينينغراد، القريبة من فنلندا «يدلّ على أن روسيا تستعد لصراعات محتملة مع دول البلطيق وحلف شمال الأطلسي".

تصدّرت ألمانيا دول حلف «الناتو» في التحوّل إلى «اقتصاد الحرب»، أوجزها المستشار الألماني أولاف شولز قائلاً: «اليوم، لا يمكن لأيّ امرئ التشكيك بما أعرضنا نحن في ألمانيا عن القيام به لزمن طويل، وهو حاجتنا لقوات مسلحة قوية» (نشرة «بوليتيكو» الأوروبية، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣). واعتمدت ألمانيا استراتيجية وعقيدة عسكرية جديدة، في عام ٢٠٢٣، جاء في مستهلّ نسختها المعتمدة «عادت الحرب إلى أوروبا. ينبغي على ألمانيا وحلفائها التعامل مع التهديد العسكري مرة أخرى. نحن نعيش على مفترق طرق» (المصدر السابق).

وبناء على تلك العقيدة صرّح وزير الدفاع الألماني، بوريس بستورياس، أنّ باستطاعة الرئيس الروسي «شنّ هجوم على حلف الناتو في غضون ٥ إلى ٨ سنوات»، ويجب على «حلف الناتو الاستعداد إلى أسوأ الاحتمالات» (أسبوعية «نيوزويك»، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٤).

تجدّد الهجوم الإعلامي الأميركي على روسيا والرئيس بوتين شخصياً في توقيت عالي التنسيق بين كبرى الوسائل المقروءة والمرئية، يوم ٢٩ شباط/فبراير الماضي، بأن الرئيس بوتين «يهدّد بشنّ حرب نووية» استناداً إلى جملته الشهيرة في خطابه المذكور حين شدّد على «الجاهزية الكاملة للقوات النووية» الروسية.

خطاب الرئيس الروسي جاء عقب تصريحات مثيرة أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن «على الدول الغربية أن لا تستبعد نشر قوات برية في أوكرانيا». وأوضح أن «إلحاق الهزيمة بروسيا أمر ضروري ولا غنى عنه لاستتباب الأمن والاستقرار في أوروبا» «تشير إلى حجم الهوة بين فرنسا وألمانيا في حرب أوكرانيا إذ استثنى المستشار الألماني أولاف شولز نشر أيّ قوات ألمانية".

حرب نووية

تحذير الرئيس الروسي لدول حلف «الناتو»، بأنّ مساعيها لنشر قوات مسلحة في أوكرانيا «سيضاعف من احتمالات نشوب حرب نووية»، وأن بلاده «تمتلك أسلحة قادرة على ضرب أهداف في أراضيها»، أرخت ظلالاً شديدة القتامة على المشهد الدولي.

الردّ الأميركي جاء كما هو متوقّع بأنّ «تهديدات (الرئيس) بوتين لاستخدام أسلحة نووية ينبغي أخذها بكل جدّية، ولا تليق بزعيم دولة نووية»، مشدّداً على أن واشنطن «لا يرعبها خطاب بوتين» (الناطق باسم الخارجية الأميركية، ١ آذار/مارس ٢٠٢٤).

كما بادرت الصين بالتحذير من استخدام الأسلحة النووية، استناداً إلى عقيدتها الثابتة بأنها «لن تكون البادئة باستخدام السلاح النووي»، مذكّرة العالم بتعهّد «زعماء الدول النووية الخمس في بيان مشترك، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، بأن لا يوجد طرف منتصر في الحرب النووية ويجب عدم خوضها» (بيان وزارة الخارجية الصينية، ١ آذار/مارس ٢٠٢٤).

معاهد الدراسات والأبحاث الأميركية تعجّ بطواقم «أخصائيين في شؤون الأمن والحرب النووية»، ما يضفي أهمية عالية على بعض إنتاجها، خصوصاً تلك المعروفة بنفوذها على صنّاع القرار الاستراتيجي في الحزبين، الديمقراطي والجمهوري.

ربما أبرزها «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، ومقرّه واشنطن، الذي حدّد «تحدّيات الأسلحة النووية الرئيسية في عام ٢٠٢٤»، مستدركاً أن حرباً شاملة بين الولايات المتحدة والصين، أو روسيا، أو أزمة كبيرة مع كوريا الشمالية «ليست حتمية» في المدى المنظور. أما الانزلاق إلى التراشق بالنووي «خصوصاً النووي التكتيكي» فهو الأكثر ترجيحاً (دراسة بعنوان «التفكير في المستحيل: خمس مسائل حول أسلحة نووية لمعالجتها عام ٢٠٢٤»، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٤).

الأسلحة النووية التكتيكية ليست أقل فتكاً وتدميراً في نطاق جغرافي أضيق، وهي عبارة عن «رؤوس نووية حربية صغيرة مع أنظمة إطلاق مخصصة للاستخدام في ساحة المعركة، ومصمّمة لتدمير أهداف العدو في منطقة معيّنة من دون التسبّب في تداعيات إشعاعية واسعة النطاق». ذاك هو التعريف النظري لسلاح لم يستخدم إلا في مناورات التجارب على الأسلحة.

القوة التدميرية «لأصغر سلاح نووي تكتيكي تصل إلى ١٠٠٠ طن (من مادة تي أن تي المتفجّرة)، وقد يصل إلى ١٠٠ ألف طن». القوة التدميرية لسلاح نووي تقليدي بالمقارنة «قد تصل إلى مليون طن وتُطلق من مسافات بعيدة".

التحديات المشار إليها من قبل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية منوطة بمؤسّسة الرئاسة الأميركية للعام الحالي، وهي:

إدارة التهديدات النووية الروسية والحرب في أوكرانيا في آن؛ الإنشاء التدريجي المبهم للأسلحة النووية الصينية؛ التوتر المستمر مع كوريا الشمالية؛ التزامات الردع الأميركية ودمجها مع موارد الحلفاء؛ تطوير سبل تحديث الترسانة النووية الأميركية.

في البند الخامس، الترسانة النووية الأميركية، أوضحت الدراسة أن «إجراءات التحديث تطال كل عنصر أو مكوّن أساسي في الترسانة النووية» الأميركية. أما تحدياتها الراهنة فهي تعاني من تأجيل مطرد لجهود الإنجاز، وما يرافقه من زيادة مستمرة في الكلفة النهائية.

وحذّرت الكونغرس وصنّاع القرار السياسي من أنه «إذا دخلت الولايات المتحدة حرباً، فهل لديها الجاهزية (والموارد المطلوبة) لإدارة الانزلاق إلى النووي والرد على إمكانية استخدام سلاح نووي»؟

في المحصّلة، هي دعوة «عاجلة» لتعزيز سباق التسلّح النووي للهروب من تراجع مكانة الولايات المتحدة الاستراتيجية على مستوى العالم قاطبة. كما يبدو أن تسريب الـ «فاينانشل تايمز»، لما اعتبرته وثيقة سرية حول الشروط والضوابط والحالات التي قد تلجأ فيها روسيا لاستخدام السلاح النووي، يصبّ في الاتجاه نفسه لتبرير تعزيز ترسانة الناتو النووية، وتقديم الذرائع لاستمرار واشنطن في تركيز أسلحة نووية في قواعد أوروبية.

أعراب «تسونامي» صهاينة في غزّة!

شوقي عواضة

يتخذون من الدّيموقراطيّة شعاراً وهم أرباب الدّيكتاتوريّات في العالم، صمتهم جريمةٌ ونطقهم كفرٌ وحيادهم خنوعٌ للأميركيّ والصّهيونيّ، مجرّدون من الإنسانيّة اكتسوا ثوب المذلّة والمهانة في مجالس الأمم العوراء، وطواغيت مستأسدون على شعوبهم، تفيض إنسانيّتهم الاستنسابيّة غرباً وتجحف شرقاً وتحديداً عند أولى القبلتين، يتقنون العربيّة وليسوا بعربٍ مسلمين بالهويّة والإسلام منهم براء، دعموا (ثورة الرّبيع العبري") بالمال والعتاد فعاثوا فساداً وتخريباً في البلاد من سورية إلى العراق وليبيا وتونس ومصر ولبنان واليمن والهدف واحد ضرب عناصر القوّة في تلك الدّول وتجويفها من الدّاخل وتقويض مؤسّسات الدّولة والعمل على تسفيه وتسخيف الشّعوب وإشغالها بعيداً عن القضية المركزيّة.

تلك هي مهمات أنظمة التّطبيع التي كانت وليدة الاستعمار البريطانيّ والفرنسيّ فكانت أنظمة وظيفيّة تستكمل ما يعجز عن تحقيقه الاستعمار أو العدوّ الصّهيونيّ. وهذا ما أثبتته الأحداث والمواقف التّاريخيّة في المنطقة والشّواهد على ذلك من مصادرهم الموثوقة كثيرة وهي كالآتي:

١ – وثيقة السّلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود للمندوب البريطانيّ بيرسي كوكس بموافقته على إعطاء فلسطين (لليهود المساكين).

٢ – دورهم في التآمر على الرّئيس جمال عبد النّاصر ومحاربته وتفتيت صفوف الأمّة.

٣ – دورهم التّاريخيّ المؤيّد للسّياسات الأميركيّة والبريطانيّة في مواجهة الأمّة للحؤول دون نهضتها وتخليها عن قضية فلسطين.

٤ – دعمهم المالي المفتوح والمطلق لثورات ما سُمّي (بالرّبيع العربي") مقارنة بدورهم الرجعيّ والتآمريّ تجاه القضية الفلسطينيّة.

بالعودة إلى مواقف نظام آل سعود تاريخيّاً وبغض النّظر عن وثيقة عبد العزيز بالتّنازل عن فلسطين لليهود نرى أنّه لغاية اليوم لم تتغيّر سياسات بني سعود بل ازدادت عدوانيته تجاه الأمّة وبالتّحديد تجاه فلسطين وقضيتها، فماذا يعني أن يعلن محمد بن سلمان في أحد تصريحاته عن أنّ نظامه سابقاً حارب عبد الناصر كونه شيوعيّاً! فعبد النّاصر والخميني وفقاً لقوله دمرا المنطقة، إضافةً إلى ما صرّح به وزير الخارجيّة السعودي أمام معهد بروكينغ في الولايات المتحدة الأميركيّة قائلاً: نحن حلفاء أميركا لأكثر من ثمانية عقود حتى الآن نجحنا في الخمسينات والسّتينات بالتّعاون مع أميركا في إسقاط عبد النّاصر وثورات الشّرق الأوسط، واستطعنا في السّبعينات والثّمانينات تحويل مصر إلى المعسكر الغربيّ، وكذلك فعلنا في الصّومال والكثير من دول المنطقة.

تلك هي سياسة النّظام السّعودي الذي كان من أوّل داعمي ما يسمّى (بثورات الرّبيع العربيّ) الذي بلغت كلفته وفقاً لتقرير مجموعة من مراكز الدّراسات والاستشارات بينها مجموعة «جيوبولوستي» التي أفادت بأنّ كلفة ثورات الربيع العربيّ قد تجاوزت الخمس وخمسين مليار دولار. مضيفاً أنّ الدّول التي كانت الأكثر تضرّراً هي مصر وسورية وليبيا. ففي حين قادت السّعودية والإمارات ومعهم البحرين عدواناً كونيّاً على مدى تسع سنوات على اليمن وشعبه يغيب حضورهم عمّا يجري في غزّة باستثناء إعلانهم موقفاً حياديّاً لا بل موقفاً يعطي العدوّ الصّهيونيّ «شرعية» لارتكاب المزيد من المجازر بحقّ الشّعب الفلسطينيّ.

أمّا على المستوى الإنسانيّ فلا بدّ من التّذكير بـ «إنسانيّة» الأنظمة في السّعوديّة والإمارات والبحرين وأنظمة التّطبيع التي فاضت إنسانيّتها أمام مشهد «تسونامي» في الولايات المتحدة الأميركيّة. ففي حين أرسل النّظامان السّعوديّ والإماراتيّ كميّاتٍ كبيرةً من الأكفان لأهالي غزّة لا بدّ من التّذكير بأنّ إجمالي التّبرعات السّعوديّة لإعصار «تسونامي» في الولايات المتحدة الأميركيّة فاق الـ ٩٠٠ مليون دولار كمساعداتٍ إنسانيّةٍ، في حين أنّ حكومة الإمارات تبرّعت بمبلغ مئة مليون دولار لضحايا الفيضانات في الهند التي رفضتها حكومتها.

أمّا في أزمة جائحة كورونا فقد تسابق أعراب التّطبيع لنيل الرّضا الأميركيّ الصّهيونيّ من خلال ما قدّمته ثلاث دول هي الإمارات والسّعوديّة والبحرين من مساعداتٍ للكيان الصّهيونيّ لتخطّي أزمة الجائحة وفقاً لما نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» العبريّة التي وصفت فيها لاهاف هاركوف أنّ خطوة هذه الدّول في المساعدة في مكافحة فيروس «كوفيد-١٩"، تأتي بعد سنواتٍ من توثيق العلاقات الاسرائيليّة مع هذه الدّول الخليجيّة. وفي تصريح نسبته الصّحيفة للسّفيرة الإماراتيّة لدى الأمم المتحدة لانا زكي نسيبة قولها: "إنّ حكومة بلادها مستعدّة للعمل مع إسرائيل بشأن لقاح كورونا. لقد سمعت القادة في الخليج (الفارسي)يقولون مراراً وتكراراً إنّه يمكننا بمواردنا وثرواتنا والابتكارات الاسرائيليّة إيجاد لقاح وعلاج".

أمّا اليوم يقف أولئك الطّواغيت موقف المتفرّج المشجّع الذي يصفّق للعدوّ الصّهيونيّ في ارتكاب المجازر بحقّ الشّعب الفلسطينيّ الأعزل لا بل يزداد تصفيقاً له كلّما ازداد إجراماً وتنكيلاً بالفلسطينيّين. أولئك الجبابرة الذين لم يقرأوا التّاريخ ولم يتعلّموا منه بأنّ هناك ثمّة معادلات إلهيّة لا تتغيّر ولا تتبدّل، واليقين هو أنّ زوالهم سيكون حتميّاً بزوال الكيان الصّهيونيّ المؤقّت ولو بعد حين.